المؤتمر الثالث عشر (13) لوزراء التربية والتعليم العرب

وثيقة المملكة المغربية

من أجل مدرسة عمومية ذات جودة

" نطرح السؤال: هل التعليم الذي يتلقاه أبناؤنا اليوم، في المدارس العمومية، قادر على ضمان مستقبلهم؟

...

ومن هنا فإن إصلاح التعليم يجب أن يهدف أولا إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات، وإتقان اللغات الوطنية والأجنبية، لا سيما في التخصصات العلمية والتقنية التي تفتح له أبواب الاندماج في المجتمع،

...

ولضمان النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح، فإنه يجب على الجميع تملكه والانخراط الجاد في تنفيذه."

مقتطف من الخطاب الملكي السامي 30 يوليوز 2018
بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين

المحاور الأساسية

1. خارطة طريق ترتكز على الأثر

2. أربع مكونات أساسية لإصلاح المدرسة العمومية

3. إنجازات تروم الإنصاف والجودة والارتقاء

أولا: خارطة طريق ترتكز على الأثر

تتميز رؤية إصلاح منظومة التربية والتكوين بالمملكة المغربية بوجود إرادة سياسية قوية، وكذا رؤية استراتيجية مشتركة لإصلاح التعليم تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ويعتبر الخطاب الملكي السامي ليوم 30 يوليوز 2015 بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين، من أهم المحطات التي تجسد هذا السياق الهام، حيث ركز جلالته بهذه المناسبة على توفير تعليم بالمدارس العمومية قادر على ضمان مستقبل المتعلمين، ويفتح لهم أبواب الاندماج في المجتمع.

وتجسيدا للتوجيهات الملكية السامية، تم اعتماد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، تروم تطوير مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، والتي توجت بإصدار القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، كدعامة لتنزيلها على أرض الواقع، لتأمين استدامة الإصلاح وضمان الإطار القانوني لتنزيله.

وشكل النموذج التنموي الجديد للمملكة الذي أعدته اللجنة الخاصة التي عينها صاحب الجلالة للخروج بتصور متكامل حول

نموذج تنموي يستجيب للتطلعات الوطنية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، محطة مهمة حيث خصص حيز هام للتربية والتعليم، أكد على دورهما المحوري في الارتقاء بالعنصر البشري لجعله جوهر التنمية المستدامة المنشودة.

ويعد البرنامج الحكومي للفترة 2022 -2026 آخر هذه المحطات، والذي رسم الخطوط العريضة للمنظور الاستراتيجي لإصلاح التعليم.

وعلى ضوء هذه المحطات، قامت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في إطار مقاربة تشاركية موسعة مع جميع الأطراف المعنية، بإعداد خارطة طريق للفترة 2022-2026 ترتكز على الأثر وتحدث قطيعة مع الآليات السابقة في أجرأة الإصلاح، مع التركيز على مؤشرات الجودة التي وجب تطويرها، ونخص بالذكر:

- التعلمات الأساس غير متحكم فيها حيث أن 70% من التلاميذ لا يتحكمون في المقرر الدراسي عند استكمالهم التعليم الابتدائي؛
- فرص التفتح وتحقيق الذات محدودة لكون 25% فقط من التلميذات والتلاميذ يشاركون في الأنشطة الموازية؛
- عدم بلوغ هدف تعميم التعليم الإلزامي إذ يتم تسجيل أكثر من 300000 حالة انقطاع عن الدراسة سنويا.

إن خارطة الطريق المعتمدة تهدف إلى الانتقال من مقاربة تعتمد على التدابير المسطرية إلى ثقافة إصلاحية تتمحور حول الأثر داخل الأقسام. فهي من جهة، تستهدف تجاوز النقص في آليات التتبع الميداني وقياس الأثر وضعف ربط المسؤولية بالمحاسبة على النتائج، وصعوبة التنسيق بين الفاعلين على المستوى المركزي والجهوي والمحلي وكذا ضعف مواكبة وتكوين الفاعلين في الميدان.

ومن جهة أخرى، تتطلع إلى التتبع الصارم لأجرأة جميع العمليات الملتزم بها والقياس المنتظم للأثر على التلاميذ. كما تهدف إلى تعزيز قدرات الفاعلين، وتبني مقاربة نسقية لضمان الانسجام بين جميع العمليات دون إغفال دعم انخراط والتزام كل الأطراف المعنية.

وللإشارة، فقد تم تقاسم ومناقشة مشروع خارطة الطريق مع أزيد من 100 ألف مشاركة ومشارك في إطار المشاورات مع مختلف الفاعلين (33493 تلميذ(ة) و 21837 أستاذ(ة) و20666 أسرة و17666 مؤسسة تعليمية) وذلك عبر عدة قنوات (6270 مجموعة تركيز و 83 لقاء ترابي و 243 ورشة موضوعاتية وأزيد من 22000 جواب على الاستمارات).وقد مكنت مخرجات المشاورات الوطنية من تأكيد وجاهة مضامين خارطة الطريق مع إغنائها بالمقترحات المقدمة.

ثانيا: أربع مكونات أساسية لإصلاح المدرسة العمومية

تنبني خارطة الطريق لإصلاح المدرسة العمومية على أربع مكونات أساسية:

- ثلاثة أهداف استراتيجية في أفق 2026 تركز على التعلمات الأساس والأنشطة الموازية والحد من الهدر المدرسي؛
- ثلاثة محاور تدخل للتركيز على ثلاثية المنظومة: التلميذ والأستاذ والمؤسسة التعليمية؛
- اثنا عشر التزاما ملموسا لإحداث تغيير ملحوظ على التلاميذ والأساتذة والمؤسسة التعليمية؛
- ثلاثة شروط النجاح متعلقة بالحكامة والتزام الفاعلين والتمويل.

الأهداف الاستراتيجية:

إن طموح مدرسة عمومية مغربية ذات جودة يترجم ثلاثة أهداف استراتيجية:

- يرتبط الهدف الأول بضمان جودة التعلمات من أجل تمكن الأطفال من اكتساب المعارف والكفايات التي تخول لهم النجاح

في مسارهم الدراسي والمهني. وفي هذا الإطار، تتوجه الوزارة في سنة 2026 إلى مضاعفة نسبة تلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي المتحكمين في التعلمات الأساس؛

- أما الهدف الاستراتيجي الثاني، فيتعلق بتعزيز التفتح والمواطنة بغية جعل المدرسة فضاء للتفتح ولاكتساب القيم الوطنية والكونية وحسن المواطنة وحب الاستطلاع والثقة في النفس، وذلك عبر مضاعفة نسبة التلميذات والتلاميذ المستفيدين من الأنشطة الموازية؛
- وأخيرا، يتطلع الهدف الاستراتيجي الثالث إلى تحقيق إلزامية التعليم لتضمن المدرسة مسارا تعليميا لكل التلاميذ إلى غاية سن 16 سنة، كيفما كان الوسط الاجتماعي والمجالي الذي ينحدرون منه ليتم تقليص الهدر المدرسي في سنة 2026 بنسبة الثلث.

محاور التدخل:

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب اعتماد مقاربة نسقية ترتكز على المحاور الثلاثة الأساسية للمنظومة التعليمية: التلميذ والأستاذ والمؤسسة.

ويستلزم الأمر في هذا الصدد استهداف تلاميذ متفتحين ومتحكمين في التعلمات الأساس ويستكملون تعليمهم الإلزامي وكذا

الاعتماد على مدرسين متمكنين ويحظون بالتقدير وملتزمين كليا بنجاح تلاميذهم. كل هذا في إطار مؤسسات توفر فضاء آمنا وملائما للاستقبال، تسودها روح التعاون بين كل الفاعلين.

التزامات خارطة الطريق:

تتمحور خارطة الطريق حول اثني عشر التزاما ملموسا، تهم خمسة منها التلاميذ، وثلاثة التزامات مرتبطة بالأستاذ، وأربعة تتعلق بالمؤسسات التعليمية.

علاقة بالتلميذ، تم الالتزام بتحقيق تعليم أولي ذي جودة ومعمم وبإعداد مقررات وكتب مدرسية تركز على اكتساب الكفايات والتعلمات الأساس والتحكم في اللغات. بالإضافة إلى تتبع ومواكبة فردية للتلميذات والتلاميذ لتجاوز صعوبات التعلم وتوجيههم نحو مسارات دراسية تتلاءم مع مؤهلاتهم، للرفع من فرص نجاحهم. كما نصت خارطة الطريق على دعم اجتماعي معزز من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين كل التلميذات والتلاميذ.

أما فيما يخص الأساتذة، برمجت خارطة الطريق إنجاز تكوين للتميز يركز على الجانب التطبيقي والعملي، يمكن الأستاذات والأساتذة من اعتماد بيداغوجية فعالة تولي عناية خاصة للتلميذ (ة) وتعزز تأثيرهم الإيجابي على التلاميذ. كما تضمنت إرساء نظام لتدبير المسار المهني محفز ومثمن يحث على الارتقاء بالمردودية لما فيه مصلحة التلاميذ.

وبالنسبة للمؤسسات التعليمية، سيتم توجيه المجهودات صوب توفير ظروف حسنة للاستقبال وأنشطة موازية ورياضية تمكن التلميذات والتلاميذ من التفتح وتحقيق ذواتهم، وذلك تحت إشراف مدير متوفر على مؤهلات القيادة، وداخل جو آمن تسوده الثقة ويعمه روح التعاون بين كل الفاعلين.

شروط النجاح:

إن تحقيق الالتزامات المذكورة يتطلب توفير ثلاثة شروط للنجاح، وهي الحكامة والتزام الفاعلين والتمويل.

ففي إطار الحكامة، لابد من الاعتماد على بنيات مناسبة لقياس الجودة وحفز مسؤولية الفاعلين من خلال الشراكات التعاقدية.

أما فيما يخص الانخراط المسؤول لكل الفاعلين لإنجاح الإصلاح، سيتم اعتماد ميثاق الالتزامات كإطار يمكن من إرساء منهجية البناء المشترك وتظافر جهود الفاعلين داخل المنظومة التعليمية.

وعلى مستوى التمويل، فإن الوفاء بالالتزامات يتطلب تأمين الموارد المالية من أجل استدامة الإصلاح وإرساء تخطيط مالي منسجم مع الآثار المنشودة، وإطار للتمويل مع الشركاء الأساسيين.

ثالثا: إنجازات تروم الانصاف والجودة والارتقاء

إن الرؤية التي تمت بلورتها في إطار خارطة الطريق 2022 - 2026 تشكل الخط الناظم لإنجازات مستهدفة وقابلة للقياس لكل التزام في غضون سنة 2026.

ويستهدف الالتزام الأول حول التعليم الأولي أكثر من 90% من الأطفال مع إحداث على الأقل 4000 وحدة جديدة في السنة وبالأخص بالمناطق التي تعاني من الهشاشة وتستلزم ضمان المجانية.

أما فيما يتعلق بالمقررات والكتب المدرسية، فإن المبتغى من هذا الالتزام في سنة 2026 هو اعتماد كتاب مدرسي مرجعي مطور لكل تخصص ولكل مستوى دراسي، عبر منهجية علمية دقيقة، بهدف ضمان جودته وفعاليته التربوية مع موارد رقمية متاحة للمتعلمين لتعزيز تعلماتهم.

وعلاقة بالتتبع والمواكبة الفردية للتلاميذ، فإن الوضعية المستهدفة سنة 2026 هو دعم مليون طفل على الأقل من الذين يعانون صعوبات التعلم بصفة مجانية، من أجل تفادي مراكمتهم للصعوبات وبالتالي التقليص من احتمالات رسوبهم. أضف إلى ذلك، إرساء آليات للرصد والمعالجة المبكرة للصعوبات يمكن من تفادي مراكمة التأخر في التعلمات.

وفي إطار توجيه التلميذات والتلاميذ نحو مسارات دراسية تتلاءم مع مؤهلاتهم للرفع من فرص نجاحهم، تم التخطيط لاستفادة جميع التلاميذ من توجيه ذي جودة في كل محطة مفصلية من التمدرس وإرساء مسار مهني جذاب ومنسجم، وكذا إحداث أقسام "نجوم" لاستقبال المتميزين دراسيا ومسارات "مواهب" لفائدة التلاميذ الذين يتوفرون على مؤهلات ومواهب رياضية أو فنية.

وعلى مستوى الدعم الاجتماعي، يتعلق الأمر بمضاعفة عدد المستفيدين سنة 2026 من أجل الاستجابة للحاجيات المعبر عنها في مجال النقل المدرسي والمطاعم والمدارس الجماعاتية والداخليات، في أفق المساهمة في تصحيح الفوارق الاجتماعية والمجالية وتقليص الهدر المدرسي.

ومن جهة أخرى، وبالنسبة لما تم الالتزام به من أجل تكوين التميز لفائدة الأساتذة، يرتقب خلال سنة 2026 إرساء معهد للأستاذية واستفادة أغلب الأساتذة من مسار تكويني يشمل إجازة في التربية وتكوينا ممهننا وتدريبا مؤطرا وكذا تخصيص أسبوع واحد على الأقل في السنة للتكوين المستمر.

وموازاة مع ذلك، وللإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، تروم خارطة الطريق في الخمس سنوات المقبلة توفير ظروف ملائمة تمكن الأساتذة من تأدية مهامهم داخل أقسام متحكم في أعداد تلامذتها، يتمتعون بهامش تصرف أوسع ويتوفرون على موارد

ديداكتيكية فعالة. كما أدرجت خارطة الطريق اعتماد نظام محفز ومثمن لمردودية الأساتذة، وذلك عن طريق نظام أساسي موحد ومضمون من طرف الدولة.

وفي جانب آخر ذي الصلة بالمؤسسات التعليمية، وبشأن الالتزام بتوفير ظروف استقبال حسنة ومجهزة، فستعمل جميع المؤسسات على وضع الكتب رهن إشارة التلاميذ من خلال المكتبة المدرسية والمكتبات الصفية، والحرص على توفرها على تجهيزات رقمية بفضل إرساء فريق تربوي متحد، تحت قيادة مديرين مؤهلين بفضل تعميم التكوين والمواكبة لفائدتهم.

وفي نفس السياق، سيتم ترجمة الالتزام الخاص بإرساء روح التعاون بالمؤسسات التعليمية بتفعيل برنامج للتربية على المواطنة والاحترام داخل جميع المؤسسات وبتنظيم لقاءات منتظمة وفتح قنوات جديدة ورقمية للتواصل مع أمهات وآباء التلاميذ.

وفي الأخير وعلاقة بالأنشطة الموازية والرياضية، تلتزم الوزارة بإحداث "مؤسسة للحياة المدرسية" بشراكة مع النسيج الجمعوي وإتاحة إمكانية ممارسة الرياضة لجميع التلاميذ.